

الاتفاق المصلي

إنشاء هيكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية

بين

المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير

استلهاماً للضاللات الشعب السوداني الممتدة عبر سنوات النظام الديكتاتوري البائد منذ استيلائه على السلطة وتقويضه للنظام الدستوري في الثلاثين من يوليو 1989،

وإيماناً بثورة ديسمبر 2018 المجيدة التي انظمت أرجاء بلادنا لاقتلاع النظام البائد،

ورغبة لأرواح الشهداء الأبرار، وإقراراً بحقوق كافة المتضررين من سياسات نظام الثلاثين من يوليو 1989،

واستناداً لشرعية هذه الثورة المباركة، واستجابة لتطلعات الشعب السوداني في الحرية والسلام والعدالة وتحقيق الديمقراطية وبناء الدولة الوطنية ذات السيادة وفق مشروع لهصوي متكامل وإرساء مبادئ التعددية السياسية،

وتأسيساً لدولة القانون التي تعترف بالتنوع وترتكز على المواطنة أساساً للحقوق والواجبات، وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية والعنل والمساواة، وحفظ كرامة الإنسان ومساواة الرجل والنساء في الحقوق والواجبات،

والزاماً بضرورة التوجه بالحكم في المرحلة المقبلة نحو تعزيز النمو الاقتصادي بما يحقق الرفاهية والرخاء للجميع، وتوطيد التوافق الاجتماعي وتعميق التسامح الديني والمصالحة الوطنية، واستعادة وبناء الثقة بين أهل السودان جميعاً،

واستجابة لنداء ثورة ديسمبر المجيدة، وتحقيقاً لأهداف إعلان الحرية والتغيير المتوافق عليها بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي لتصفية نظام الثلاثين من يوليو 1989، وإنفاذ تدابير العدالة الانتقالية، ومكافحة الفساد، واستعادة الأموال العامة المنهوبة، وإنقاذ الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية ودولة الرفاء والرعاية الاجتماعية وإصلاح أجهزة الدولة والخدمة العامة.

ووعياً منا بضرورة التعاون المشترك للعبور ببلوطن إلى مرحلة التخير والبناء، وتأكيذاً لزمنا للتحويل السلي للسلطة المدنية ورضع أولى لبدات النظام المدني المعافى لحكم السودان في الفترة الانتقالية، فقد توافقتا نحن المجلس العسكري الانتقالي والقوى الموقعة على إعلان الحرية والتغيير الصادر في الأول من يناير 2019 (ويشار إليهما فيما بعد بالطرفين) على توقيع هذا الاتفاق

السياسي لتحديد هيكل الحكم وصلاحياتها في الفترة الانتقالية والتي تؤمن النظام برلماني للحكم،
وتلتزم معاً باحترامه والالتزام بما جاء فيه.

وقد توافقنا على تبلي الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية الملحقه بهذا الاتفاق حاكماً للفترة الانتقالية
على أن تصدر في مرسوم بتوقيع وختم المجلس العسكري الانتقالي.

الفصل الأول

المبادئ المرشدة

1. يتفق الطرفان على قسمة مبدأ السيادة الوطنية ووحدة التراب السوداني والوحدة الوطنية
للسودان بكل تنوعاته.
2. يتعامل الطرفان بمبدأ الشراكة رحمن الية والكف عن الخطاب العدائي والاستقطابي.
3. يلتزم الطرفان بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم السودانية السمحاء.
4. يتفق الطرفان على حدا تسوية جميع الخلافات التي قد تطرأ بالحوار والاحترام المتبادل.

الفصل الثاني

الترتيبات الانتقالية

مجلس السيادة

5. يتشكل مجلس السيادة من أحد عشرة عضواً، خمسة عسكريين يختارهم المجلس العسكري
الانتقالي وخمسة مدنيين تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير. ويضاف إلى العشرة أعضاء
شخصية مدنية يتم اختيارها بالتوافق بين الطرفين.
6. يترأس مجلس السيادة لواء واحد وعشرين شهراً ابتداءً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق لحد
الأعضاء العسكريين في المجلس.
7. يترأس مجلس السيادة للثلاثية عشر شهراً المتبقية من مدة الفترة الانتقالية أحد الأعضاء المدنيين
في المجلس.
8. يحدد مرسوم الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية صلاحيات ووظائف وملطات مجلس السيادة.

مجلس الوزراء

9. تختار قوى إعلان الحرية والتغيير رئيس الوزراء للحكومة المدنية وفق الشروط الواردة
بمرسوم الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية.
10. يتشكل مجلس الوزراء من رئيس وعدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين من كفاءات وطنية
مستقلة بالتشاور، يختارهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية
والتغيير، ويتم اعتمادهم من قبل مجلس السيادة، عدا وزيرى الدفاع والداخلية اللذين يعينهما
رئيس الوزراء بعد إختيارهما من قبل الأعضاء العسكريين في مجلس السيادة. ولرئيس مجلس
الوزراء أن يرشح استثناءً شخصيتين حزبيتين من ذوي الكفاءة الأكيدة لتولي حقائب وزارية.

11. يحدد مرسوم الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية صلاحيات وسلطات مجلس الوزراء.
12. لا يجوز لمن شغل منصباً في مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أو ولاية الولايات أو حكام الأقاليم، حسبما يكون الحال، أثناء الفترة الانتقالية الترشح في الانتخابات التي تلي الفترة الانتقالية مباشرة.

الفصل الثالث: المجلس التشريعي

13. تؤكد قوى إعلان الحرية والتغيير تمسكها بنسبة 67% من عضوية المجلس التشريعي، ونسبة 33% للقوى الأخرى غير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير.
14. يؤكد المجلس العسكري الانتقالي موافقه بمراجعة نسب عضوية المجلس التشريعي.
15. يتفق الطرفان على أن يربح تشكيل المجلس التشريعي إلى ما بعد تكوين مجلس السيادة والوزراء، على أن تتم المناقشة حوله بين قوى إعلان الحرية والتغيير والأعضاء العسكريين في مجلس السيادة.
16. يُشكل المجلس التشريعي الانتقالي في فترة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ تكوين مجلس السيادة.
17. إلى حين تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، يمارس مجلسا السيادة والوزراء في اجتماع مشترك السلطات التشريعية للمجلس، على أن يرفع أي تشريع إلى مجلس السيادة للإعتماد والتوقيع. ويعتبر التشريع المودع قانوناً للأداء بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه لدى مجلس السيادة.

الفصل الرابع: لجنة التحقيق



18. بعد تكوين الحكومة الانتقالية، تُشكل لجنة تحقيق وطنية مستقلة لإجراء تحقيق شامل ودقيق في الأحداث الدامية والموسعة والجرائم التي ارتكبت في الثالث من يونيو 2019 وغيرها من الأحداث والوقائع التي تمت فيها انتهاكات لحقوق وكرامة المواطنين منبئين كانوا أو عسكريين، ويجوز للجنة الوطنية أن تطلب أي دعم الزبلي إذا اقتضت الحاجة لذلك.

الفصل الخامس: مهام المرحلة الانتقالية

19. اتفق الطرفان على أن تكون مهام الفترة الانتقالية كالآتي:
1. وضع السياسة والطهج الفعال لتحقيق السلام الشامل في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالتنسيق مع كافة الحركات المسلحة، وتحقيق سلام هائل وشامل يوقف الحرب نهائياً بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها مع الوضع في الاعتبار التمييز الإيجابي.

- 
2. العمل على إنصاف عملية السلام الشامل الشار إليها في الفترة أعلاه في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.
 3. معالجة الأزمة الاقتصادية بإيقاف التدفُّور الاقتصادي والعمل على تحقيق التنمية المستدامة وذلك بتطبيق برنامج اقتصادي ومالي وإسكاني عاجل لمواجهة التحديات الراهنة،
 4. إجراء إصلاح قانوني وإعلاني بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعلمية وضمان استقلال القضاء وسيادة حكم القانون،
 5. تعزيز دور المرأة السودانية في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومكافحة كافة أشكال التمييز ضدها،
 6. تعزيز دور الشباب وإثابة الفرص لهم في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية،
 7. إنشاء آليات للتخضير لوضع دستور دائم لجمهورية السودان ومن التشريعات المنطقية بمهام الفترة الإنتقالية وعقد مؤتمر دستوري،
 8. وضع برامج لإصلاح أجهزة الدولة خلال الفترة الإنتقالية بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة، على أن تسند مهمة إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية وفق القانون
 9. وضع سياسة خارجية متوازنة تحقق المصالح الوطنية العليا للدولة وتعمل على تحسين علاقات السودان الخارجية وبناءها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة،
 10. القيام بدور فاعل في الرعاية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال توفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان مع ضمان حماية البيئة ومستقبل الأجيال.
 11. وضع لوائح وإجراءات العدالة الإنتقالية وتنفيذها،
 12. تفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من يوليو 1989 البائد وبناء دولة القانون والمؤسسات

الفصل السادس: المساعدة الإقليمية والدولية

- 
20. يدعو الطرفان الاتحاد الإفريقي، والهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد)، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكافة الدول الشقيقة والصديقة لحشد الدعم القوي الاقتصادي والمالي والإنساني لإنقاذ هذا الاتفاق ومساندة السلطات الإنتقالية لأجل تحقيق النجاح التام لمهامها ووظائفها المختلفة.
 21. ينادي الطرفان المنظمات والدول الشقيقة والصديقة المذكورة السمي لدى الدول والمنظمات الإقليمية والدولية للمساعدة في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع العقوبات وإعفاء الديون.
- 

22. تخضع هذه المسفدة لعمد الشراكة البعاءة بين جمهورية السودان وكافة الشركاء في إطار الاحترام التام لسيادة السودان وعدم التدخل في شؤله الداخلية مهما كان الشريك ومهما كان موضوع الشراكة.

تم التوقيع عليه بالخطوط في هذا اليوم السابع عشر من يناير 2019م بشهادة الاتحاد الأفريقي وجمهورية النوبيا الديمقراطية الفدرالية والشركاء

الأطراف الموقعة

المجلس العسكري الانتقالي



بشهادة

الاتحاد الأفريقي

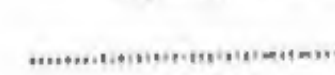


الشركاء

الاتحاد الأوروبي



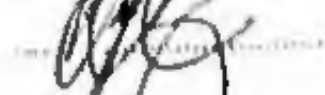
جامعة الدول العربية



قوى إعلان الحرية والتغيير



جمهورية العراق الديمقراطية الفيدرالية



الأمم المتحدة



الولايات المتحدة الأمريكية

